

Distr.  
GENERALA/47/234  
S/24028  
28 May 1992  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

UNIVERSITY LIBRARY COLLECTION



## الجمعية العامة مجلس الأمن

مجلس الأمن  
السنة السابعة والأربعونالجمعية العامة  
الدورة السادسة والأربعون  
البند ٦٩ من القائمة الأولية\*  
استعراض تنفيذ الإعلان العالمي  
بتعزيز الأمن الدوليرسالة مؤرخة ٣٧ أيار/مايو ١٩٩٢ ووجهة إلى  
الأمين العام من وزير خارجية جمهورية سلوفينيا

أود في هذه الرسالة أن أوجه انتباهم إلى الحقائق الناشئة عن حل جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية السابقة ، والتي تعد هامة من وجهة نظر عضوية هذه الدولة السابقة في الأمم المتحدة .

لقد حلّت جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية السابقة ملائمة وانعدم وجودها . وفيما يلي الحقائق الخامسة التي أدت إلى هذه النتيجة : أولاً ، أن أجهزة يوغوسلافيا السابقة فقدت سلطتها التمثيلية وشرعيتها نظراً لأن ممثلي أربع من الجمهوريات الست المكونة ليوغوسلافيا السابقة لم يعودوا منذ فترة زمنية طويلة يشتركون في هذه الأجهزة ؛ وثانياً ، أن الاتحاد السابق ليس له سلطة فعالة في أي جزء من جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية السابقة - فقد استولت الجمهوريات على السلطة الفعالة وتمارسها إلى أقصى حد ممكن ؛ وثالثاً ، إن أربع من الجمهوريات الست (البوسنة والهرسك ، وكرواتيا ، وماكيدونيا ، وسلوفينيا) أعلنت استقلالها وحصلت على اعتراف دولي واسع النطاق - كما أصبحت ثلاثة من تلك الجمهوريات أعضاء في الأمم المتحدة ومن الدول المشتركة في عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ؛ ورابعاً ، أن الجمهوريتين المتبقيتين ، وهما الصرب ومونتنيريتو قد اختارت إقامة دولة مشتركة ومنحها سلطة فعالة .

• A/47/50

\*

.../..

280592

280592

280592

92-23021 ٩٢(١١٧٤)

ولا يمكن وصف الموقف الناشئ بهذا الشكل إلا بأنه حل لجمهوريّة يوغوسلافيا الاشتراكية السابقة التي انعدم وجودها واستعيض عنها بدول خليفة . ولا تزال اثنتان من تلك الدول الخليفة التي حصلت مؤخرا على عضوية الأمم المتحدة وهما جمهوريّة البوسنة والهرسك ، وجمهورية كرواتيا تقعان ضحية للعدوان الذي ترتكبه الوحدات المتبقية من جيش جمهوريّة يوغوسلافيا الاشتراكية السابقة وقوات الصرب غير النظامية . وتقع أجزاء من أراضي هاتين الدولتين العضوتين في الأمم المتحدة تحت الاحتلال العسكري الاجنبي . وتشكل هذه الحالة من العدوان والاحتلال العسكري تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين ، ضمن معنى المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة ، وتخلق الان مشاكل إنسانية عديدة بما في ذلك مشكلة اللاجئين . وأن ضرورة استعادة السلم والأمن في منطقة جمهوريّة يوغوسلافيا الاشتراكية السابقة ، ووضع حد للمعاناة البشرية في تلك المنطقة يتطلبان اتخاذ إجراء عاجل وحاسم من المجتمع الدولي بما فيه الأمم المتحدة التي تعالج هذه المسألة منذ آيلول/سبتمبر ١٩٩١ . ومن المهم في هذا السياق إيلاء الاعتبار الواجب لحقيقة حل جمهوريّة يوغوسلافيا الاشتراكية السابقة وانعدام وجودها ، والبحث عن حلول سياسية على أساس الاعتراف الواضح بهذه الحقيقة .

وقد اختارت الصرب ومونتنغيرو - اثنتان من جمهوريات يوغوسلافيا السابقة - إنشاء دولة مشتركة تسمى حاليا "جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية" . ومما لا شك فيه أن من حقهما إنشاء دولة مشتركة جديدة . ومع ذلك فإن هذا الحق لا يمد الصرب ومونتنغيرو بآي دليل على الحق سواء في استمرار الشخصية الدوليّة لجمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية السابقة أو في عضويتها في المنظمات الدوليّة . وهذه الأعمال التي تتبعها الجمهوريتان ، والتي تستهدف اغتصاب الشخصية الدوليّة لجمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية السابقة (الموسومة ضمن جملة أمور في مرافق الوثيقة A/46/915 المؤرخة ٧ أيار/مايو ١٩٩٣) ، باطلة ولاغية . وفي هذا الصدد يتبيّن أن يذكر أنه تم ، في محاولة لإخفاء الاغتصاب ، تأييد دستور الدولة الجديدة المكونة من الصرب ومونتنغيرو من هيئّة تابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية السابقة - وهي هيئّة انعدم وجودها منذ عدة أشهر . فلم يعد للغرفة الاتحادية وغيرها من هيئات مجلس جمهوريّة يوغوسلافيا الاشتراكية السابقة أي وجود باعتبار أن النواب الذين يمثلون أربع جمهوريات من الجمهوريات الست المكونة لجمهورية يوغوسلافيا السابقة توافقوا عن الاشتراك في هذا المجلس . ومما لا شك فيه أن النواب الذين لا يمثلون سوى الصرب ومونتنغيرو لا يمكن اعتبار أنهم الغرفة الاتحادية ولا يمكن تبعا لذلك اعتبار قراراتهم قرارات مشروعية لمجلس اتحادي . ولا أريد أن أتعرض في هذه الرسالة إلى

جواب آخر من عدم مشروعية محاولات استخدام أسماء هيئات اتحادية ميّة تابعة ليوغوسلافيا السابقة لأغراض خلق وهم باستمرار وجود جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية السابقة . ويکفي القول بأن جميع المحاولات التي تبذلها الصرب ومونتينيرو بهدف اغتصاب الشخصية الدولية أو الاملاك الحكومية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة محاولات غير مشروعة ويجب لهذا منعها .

ومنذ حل جمهورية يوغوسلافيا السابقة أصبح بعض الدول التي خلفتها أعضاء بالفعل في بعض المنظمات الدولية بما فيها الامم المتحدة . وسوف تستمر هذه العملية . ومن الموابح حقاً إنتهاء عضوية جمهورية يوغوسلافيا السابقة في جميع المنظمات الدولية على أساس حلها وانعدام وجودها . وزيادة على ذلك فإن جميع الجمهوريات التابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية السابقة تصبح مرشحة لعضوية هذه المنظمات وفقاً لقواعد عضوية كل منها . وقد أصبحت البوسنة والهرسك ، وكرواتيا ، وسلوفينيا بالفعل أعضاء في الامم المتحدة بينما أعربت ماكيدونيا بوضوح عن رغبتها في العضوية . وإذا أرادت الجمهوريات المتبقيات ، الصرب ومونتينيرو ، أن تتقى لها عضوية الامم المتحدة ، ربما كدولة مشتركة ومرشح واحد ، فإن جمهورية سلوفينيا لا ترى أي سبب يقف في مثل هذا الترشيح من قبل هيئات الامم المتحدة المختصة . ومن المفهوم أيضاً أنه يجب على كل مرشح استيفاء جميع الشروط التي تنص عليها المادة ٤ من ميثاق الامم المتحدة ، بما في ذلك إثبات أن المرشح دولة محبة للسلم .

ويتبين بدون تأخير إنتهاء عضوية جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية السابقة في المنظمات الدولية . وأيأمل في أن يساعد الاحتفاظ بعضوية جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الميّة على حل المشاكل الناشئة عن النزاع المسلح الحالي في أراضي تلك الدولة السابقة هو من قبيل الوهم ولا يمكن أن يسهم في تثبيت جمهورية يوغوسلافيا السابقة في المنظمات الدولية بما فيها بوجه خاص الامم المتحدة . كما أن ذلك لن يساعد على إنشاء إطار واقعي لکبح النزاع المسلح ولحل الأزمة السياسية .

وهكذا فإنني اقترح أن يعتمد مجلس الامن بدون تأخير القرارات اللازمة بقصد إنتهاء عضوية جمهورية يوغوسلافيا السابقة في الامم المتحدة . وأود في هذا الصدد أن أؤكد أنه من غير الموابح النظر في مختلف حالات ممارسات الامم المتحدة السابقة باعتبارها سوابق - لأنه لا يوجد في تاريخ الامم المتحدة سوابق حقيقة لحل جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية بالكامل .

بيد أنه إذا تطلب اعتماد القرارات الازمة فسحة معينة من الوقت للتشاور ، فإنني اقترح اعتمادا فوريا لقرار بتجميد حقوق ومزايا عضوية جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية السابقة لحين اتخاذ قرار نهائي بشأن إنهاء تلك العضوية .

وفي هذا الصدد أود أن أشير إلى أن المؤتمر المعنى باليوغوسلافيا والذي انعقد تحت إشراف الاتحاد الأوروبي قد بدأ بالفعل النظر في مسائل خلافة جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية السابقة . ويتوفر هذا المؤتمر إطارا مناسبا لإبراء مفاوضات فيما بين الجمهوريات الست جميعها ، وهي الدول التي خلفت جمهورية يوغوسلافيا السابقة . وتوافق جمهورية سلوفينيا الاعتقاد بأن المفاوضات بنية حسنة تمثل أفضل طريقة لحل جميع المسائل المعلقة . وهكذا فإننا نعارض بقوة جميع محاولات الحكم المسبق على نتائج هذه المفاوضات . ويعود هذا أحد الأسباب التي شجعت رفضنا لمحاولات المقرب ومونتينغرو الرامية إلى اغتصاب الشخصية الدولية من جمهورية يوغوسلافيا السابقة وعضويتها في الأمم المتحدة .

واسمحوا لي سعادتكم أن أؤكد عميق ارتباط جمهورية سلوفينيا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة في مواجهة جميع القضايا الدولية . وأود أن أطمئنكم إلى أن جمهورية سلوفينيا ستبذل أقصى جهودها وتعاونون بشكل بناء في الجهد الرامي إلى استعادة السلم في منطقة جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية السابقة ووضع حلول سياسية دائمة للمستقبل في تلك المنطقة .

وأكون ممتنًا إذا تفضلتم بتعظيم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٦٩ من القائمة الأولية ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) الدكتور ديمetri روبل  
وزير خارجية جمهورية سلوفينيا

-----